مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.٤ كانون الاول٢٠١٧: ص ص٩-٢٦
DOI: 10.21928/juhd.20171210.01, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

التنمية الزراعية المستدامة في العراق-الواقع والتحديات

Sustainable Agricultural Development in Iraq - Reality and Challenges

ألأستاذ الدكتور أسعد حمدي محمد ماهر

جامعة التنمية البشرية– كلية الادارة والاقتصاد

Dr.Asaad Hamdi Mohammad Maher :professor

University of Human Development/ College of administration and economics

ORCID: 0000-0003-1557-7796

E-mail: Asaad.maher@uhd.edu.iq

Curriculum Vitae (CV):

PhD in Economics, Post Doctorate Degree in Economics. At present he is a professor at the college of administration and economics -University of Human Development in KRG, Iraq. He has more than 30 years' experience in teaching at number of Universities inside and outside Iraq, Participated in a number of Iraqi and international conferences. Published a number of researches in Iraqi and Arabic scientific journals, He supervised and discussed a number of master's and doctoral degrees in a number of Iraqi and Arabic Universities.

الملخص

تسعى معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء الى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي تساهم في تلبية الاحتياجات من الغذاء وتوفير فرص عمل لائقة للاجيال الحالية والمستقبلية ، والتي تحافظ على القدرات الانتاجية وتجديد قاعدة الموارد الطبيعية، لذا فان التنمية الزراعية المستدامة تكتسب اهميتها من اهمية القطاع الذي تعمل فيه ، كونه يعد المصدر الاساس للتراكم الرأسمالي والمصدر الأساس لتزويد الصناعات الوطنية بما تحتاج اليه من المواد الخام الاولية وبشكل خاص الصناعات التحويلية . من هنا فان تركيز الجهود في هذا القطاع وتنميته اصبحت امرا لا بد منها ، وفي العراق كانت ولا زالت هناك ضرورة ملحة لدور الدولة في تنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي بما يتناسب واهميته الاقتصادية بالنسبة للفرد ولعملية التنمية الاقتصادية .

و يهدف البحث الى التعرف على بعض مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في العراق ، وتحديد أهم التحديات التي تواجهها ليتسنى لنا تقديم عدد من المقترحات التي تساهم في معالجة هذه التحديات .

Abstract

Most of the developed and developing countries seek to achieve sustainable development, which contributes to meeting food needs and providing decent work opportunities for present and future generations, which preserves production capacity and renews the natural resource base. Therefore, sustainable agricultural development is of importance to the sector in which it work in it. because it is the main resource of capital accumulation and the main resource to supply national industries with raw materials, especially manufacturing industries, from here the focus of efforts in this sector and development has become imperative, and in Iraq There was an urgent need for the role of the State in the development and development of this vital sector commensurate with its economic importance for the individual and the process of economic development.

This research aims at identifying some indicators of sustainable agricultural development in Iraq, and determine the most important challenges it faces so that we can make a number of suggestions that contribute to treatment these challenges.

المقدمة

يعد القطاع الزراعي احد اهم القطاعات الاقتصادية التي تشكل الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، اذ تظهر اهمية هذا القطاع بالنسبة للدول المتقدمة من خلال الدور البارز الذي لعبه في النهوض باقتصاديات هذه الدول حيث ان القطاع الزراعي ساهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص في معظم هذه الدول .

وبالنسبة للدول النامية فان للقطاع الزراعي دوره المميز والهام في مجالات الانتاج والتشغيل في معظم هذه الدول اضافة الى ان هذه الدول تعاني من تزايد الفجوة بين معدلات الطلب على الغذاء ومعدلات انتاجه نتيجة للمعدلات المرتفعة للنموالسكاني وازدياد القدرة الشرائية ازاء الطلب على الغذاء مما اجبرتها للجوء الى الاستيراد بكميات واقيام كبيرة ، ومن هنا فان تركيز الجهود في هذا القطاع وتنميته اصبحت أمرا لابد منها ، وفي العراق كانت ولا زالت هناك ضرورة ملحة لدور الدولة في تنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي بمايتناسب واهميته الاقتصادية بالنسبة للفرد ولعملية التنمية الاقتصادية .

أولا : أهمية البحث

مساهمة البحث في مجال النمو والتنمية الاقتصادية التي يزداد الاهتمام بدراسة المواضيع المتعلقة بها على المستوى العالمي كون الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يلعب دورا مهما في تنويع الدخل ، وسد بعض احتياجات الطلب المحلي من الغذاء من خلال مايوفره هذا القطاع الحيوي من محاصيل زراعية كمواد أولية ووسيطة في معظم القطاعات الاقتصادية الاخرى ، فضلا عن دوره في توفير المنتجات الغذائية الضرورية لتلبية حاجة الطلب المحلي من الغذاء ، بالاضا فة الى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والنموالاقتصادي بشكل عام .

ثانيا : مشكلة البحث

يمتلك العراق معظم مقومات الانتاج الزراعي من الاراضي الصالحة للزراعة والمياه من نهري دجلة والفرات والايدي العاملة والخبراء في مجال الزراعة اضافة الى رؤوس الاموال الا انه لازال يعاني من مشكلة قصور الانتاج الزراعي عن تلبية حاجة الطلب المحلي من الغذاء نتيجة للظروف الصعبة التي مر بها العراق طيلة العقود السابقة ، والتي عكست آثارها السلبية على القطاع الزراعي في العراق .

ثالثا : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفاده ان عدم معالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية وضعف الاهتمام بمراعاة اولوياتها يؤثر سلبا على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة .

رابعا : أهداف البحث

يهدف البحث الى القاء الضوء على بعض مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في العراق والتعرف على أهم التحديات التي تواجهها ليتسنى لنا تقديم عدد من المقترحات التي تساهم في معالجة هذه التحديات .

خامسا : هيكل البحث

من اجل التحقق من فرضية البحث والتوصل الى هدف البحث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث : تناول المبحث الاول الاطار النظري للتنمية المستدامة ، في حين خصص المبحث الثاني للتعرف على بعض مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة ، اما المبحث الثالث فقد كرس لعرض التحديات التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة في العراق. وأخيرا سيتم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي تخص البحث .

المبحث الأول : الاطار النظري للتنمية المستدامة

اولا: مفهوم التنمية المستدامة

لقد احتلت التنمية المستدامة مكانة كبيرة جدا في الفكر التنموي المعاصر ، فقد حظيت باهتمام الاقتصاديين بشكل عام وعلماء البيئة بشكل خاص ، وبدأ الحديث عنها ضمن ادبيات التنمية المعاصرة واصبح لها صدى في المحافل والمؤسسات الدولية ، اذ استخدمت عبارة التنمية المستدامة لاول مرة عام ١٩٨٠ من قبل الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة ضمن الاستراتيجية العالمية للبقاء ، وبعد هذا التاريخ توالت القمم والمنتديات العالمية بالانعقاد لمناقشة التنمية المستدامة كونها لم تعد ترفا فكريا بل مطلبا أساسيا لتحقيق العدل والانصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الاجيال الحالية والمستقبلية ، ومن هذه المؤتمرات على سبيل المثال المؤتمر الثاني للامم المتحدة في ريودي جانيرو (البرازيل) الذي انعقد في ١٩٩٢ تحت اسم مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية ، كما انعقد المؤتمر الثالث للامم المتحدة في جوها لنسبورغ (جنوبي افريقيا) في سبتمبر ٢٠٠٢ تحت اسم مؤتمر الامم المتحدة حول التنمية المستدامة ، وكذلك انعقد مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة ريو في حزيران ٢٠١٢ ، وبذلك ظهرت عدة تعاريف للتنمية المستدامة .فقد تم تعريفها من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بانها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم (البديع ، ٢٠٠١ ، ٣١٦) .

وعرفت التنمية المستدامة من قبل ادوارد باربر (Edward Barbier)بانها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وباقل قدر من الاضرار والاساءة بالبيئة (عبدالله ، ١٩٩٨ ، ٢٤٢) . اما منظمة اليونسكو (Unesco) فترى التنمية المستدامة ان كل جيل يجب ان يتمتع بالموارد الطبيعية ويتركها صافية غير ملوثة كما جاءت الى الارض (القريشي ، ٢٠١٠ ، ٣٥) . وهناك من يعرف التنمية المستدامة بانها السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الافراد الى المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الارياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية (عبدالله ، ١٩٩٨ ، ٢٤٤) .

كما عرفها الاقتصادي روبرت سولو (Robert solow) بانها عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للاجيال المقبلة وايصالها اليهم بنفس الوضع الذي ورثه الجيل الحالي ، واشار سولو ان الحديث عن الاستدامة يعني الاخذ في الحسبان ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للاجيال القادمة فحسب ، بل ينبغي توجيه الاهتمام الكافي ايضا لنوعية البيئة التي نخلفا للمستقبل ، وهذه البيئة تشمل اجمالي الطاقة الانتاجية للاقتصاد بما في ذلك المصانع والمعدات التقنية السائدة وهيكل المعرفة (عبدالقادر ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٥) .

ولقد خرج مؤتمر منظمة الزراعة والاغذية العالمية (FAO) بتعريف اوسع للتنمية المستدامة بانها ادارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن اشباع الحاجات الانسانية للاجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ولا تؤدي الى تدهور البيئة (وليم ، ١٩٩٠ ، ٣٧) .

ولقد أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابًا حول مؤشرات التنمية المستدامة، حيث تضمن نحو ١٣٠ مؤشرًا مصنفة في أربع فئات أو أبعاد رئيسية "اقتصادية" و"اجتماعية" و"بيئية" و"تقنية".(الخولي ، ٢٠٠٢ ، ٣٤)

١- البُعد الاقتصادي/ يتمثل البعد الاقتصادي بتقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل ورفع مستويات الانتاج عن طريق زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع ، وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد ، أي الاستثمار المنتج الذي يساهم في زيادة الدخل الحقيقي في المجتمع ، ويجسد هذا البعد الانعكاسات الحالية والمقبلة للاقتصاد على البيئة والمجتمع ، وعادة تتم مناقشة هذا البعد من خلال نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية ، وايقاف اتبديدها ، والمساوات في توزيع الدخل وتلبية الحاجات الأساسية.

٢- البُعد الاجتماعي/ إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، بالإضافة إلى عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة. وهناك نوعان من الإنصاف هنا، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، التي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصًا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، وتهدف التنمية إلى تقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.

٣- البُعد البيئي (الإيكولوجي)/تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق عدد من الأهداف البيئية، من بينها الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب، لترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة، لعدم وجود بدائل لتلك الموارد، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات، مع التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من تلك الموارد.

٤- البعد التقني/في السنوات الأخيرة لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا كبيرًا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث عززت من أنشطة البحث والتطوير لتحسين أداء المؤسسات الخاصة، وأدت لاستحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا، وحفزت النمو الاقتصادي، وولدت فرص عمل جديدة وساهمت في تقليص الفقر، ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية. ولعبت الاتصالات أيضًا دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية المستدامة، فمع تقييم بعض الخبرات في ريف العالم الثالث، نجد أن الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية، والإعلام متعدد الوسائط قد ساعدا في تدريب المزارعين، وقادت شبكة الإنترنت للربط بين

الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية، ما ساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف.

ثانيا: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

تعرف التنمية الزراعية المستدامة بانها عملية تحسين الانتاج الزراعي كما ونوعا لتحقيق الامن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق احداث ثورة فنية في طرق ووسائل الانتاج المتبعة ، واحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وصحية في المجتمع الريفي الى جانب الثورة الفنية واستخدام التكنولوجيا الملائمة ، وبذلك فان التنمية الزراعية المستدامة تعني صيانة الموارد الحية وانتاجها لكل الاجيال الحالية والمقبلة (الاشرم ، ٢٠٠٧ ، ٤٩) .

وحسب منظو منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) فان التنمية الزراعية المستدامة تعني ادارة وصيانة الموارد الطبيعية الاساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الانسانية للاجيال الحالية والمستقبلية وتلبيتها باستمرار (بشاي ، ٢٠٠٣ ،٢٤) .

ومن منظور اشمل فان التنمية الزراعية المستدامة تعبر عن

- ضمان التوازن في المتطلبات الغذائية للاجيال الحالية والمستقبلية مع انتاج زتوفير منتجات زراعية اخرى .
- توفير فرص عمل مستمرة ودخل كافي بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالانتاج الزراعي .
- حفظ وصيانة ورفع القدرات الانتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الاخلال بالموروثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي .

وقد بينت الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة اهم التوجهات للتنمية الزراعية المستدامة ومنه (حسين ، ٢٠١٧، ٣٤٧)

الاهتمام بالمياه بوصفها المحدد الرئيس للتنمية الزراعية المستدامة وذلك من خلال تحسين كفاءة مياه الري وتطوير تقنات استخدام وادارة موارد المياه ن والتوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة .

تنمية وحماية الاراضي الزراعية ، والتوسع الافقي في البيئات الزراعية الملائمة والمحافظة على البيئة الزراعية ، وتنسيق التشريعات المتعلقة بالحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الزراعية ، ثم التطوير والتحديث التقني للزراعة عن طريق دعم قدرات المزارعين ولا سيما صغارهم لتبني تطبيق التقنات الحديثة ، وتنسيق الجهود لتشجيع الابتكار والابداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الاولوية زحفظ حقوق الملكية الفردية ، ودعم وتطوير نظم البحث العلمي .

بناء القدرات المهنية وتنمية الموارد البشرية ، عن طريق بناء الاطر والملاكات الزراعية اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية المستدامة على مختلف المستويات ، والنهوض بمستوى التعليم الزراعي المهني الجامعي وبرامج اعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية زمناسبة مخرجات التعلم وفق احتياجات التنمية الزراعية المستدامة .

توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر للقطاع الزراعي وجذب اهتمام القطاع الخاص للانشطة الزراعية التنموية من خلال اعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة وتنفي١ برامج الترويج لغرض الاستثمار ، وتقديم المساعدة في اعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا .

وان من اهم اهداف التنمية الزراعية المستدامة تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي / وتأمين احتياجات المجتمع من الغذاء بدلا من استيراده من الدول الاخرى ، فضلا عن تأمين متطلبات الصناعة التحويلية التي تقوم على الخامات الزراعية كالصناعات النسيجية والغذائية والدوائية والجلود وغيرها . كما تهدف التنمية الزراعية الى تحقيق الامن الغذائي ومواجهة ضغوط الاحتكارات الزراعية ، واحتمال تمتع البلد بفائض زراعي يدعم قدراته التنافسية من مجال التجارة الدولية ، كما ان التنمية الزراعية لها وظيفة الحفاظ على البيئة التي تنعكس ايجابيا على نوعية الحياة (رسن ، ٢٠١١ ، ٦٣) .

ثالثا : ابعاد التنمية الزراعية المستدامة

هناك من يستخدم تعريفا اوسع ويحكم على التنمية الزراعية بأنها مستدامة اذا ما وفرت الآتي :

١- السلامة البيئية

اي انها تحافظ على الموارد الطبيعية وتزيد من حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله بدءا من البشر والمحاصيل والحيوانات وحتى عضويات التربة ، وافضل مايضمن ذلك هو حسن ادارة التربة والمحافظة على صحة المحاصيل والحيوانات والبشر من خلال العمليات البيولوجية (التنظيم الذاتي). وذلك يعني استخدام الموارد المحلية بشكل يحد من فقدان العناصر الغذائية والكتلة الحيوية والطاقة ويقي من التلوث ويدخل ضمن هذا المفهوم التركيز على استخدام الموارد المتجددة .

٢- الجدوى الاقتصادية

أي ان يتمكن المزارعون من انتاج مايكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، او ادرار الربح أو الامرين معا ، والحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الانتاج ، ولا تقاس الجدوى الاقتصادية بانتاج المزرعة المباشر (الغلة) فحسب بل بوظائف اخرى مثل المحافظة على الموارد والحد من المخاطر .

٣- العدالة الاجتماعية

أي ان تتوزع الموارد والقدرات الانتاجية بشكل يلبي الحاجات الاساسية لكافة افراد المجتمع ، ويضمن حقوقهم في استخدام الارض ورأس المال الكافي والمساعدة التقنية وفرص التسويق ويتم افساح المجال للجميع للمشاركة في صنع القرار في الحقل والمجتمع ، اذ ان الاضطراب الاجتماعي قادر على تهديد النظام الاجتماعي بأكمله بما في ذلك الزراعة .

٤-الاهتمام بالمتطلبات الانسانية

أي احترام كافة اشكال الحياة كالنبات والحيوان والانسان والاقرار اساسا بكرامة كل البشر ومراعاة العلاقات والهيئات والموروثات المجتمعية واحترام القيم الانسانية الاساسية كالثقة والشرف والتعاون والرأفة ، ويشمل ذلك المحافظة على الكرامة والسلامة الثقافية والروحية للمجتمع وتعزيزها .

٥-القدرة على التكيف

أي ان تكون المجتمعات الريفية قادرة على التكيف مع التغيرات المستمرة الزراعة : النموالكاني والسياسات والطلب في السوق ويشمل ذلك تطوير التقنيات الجديدة المناسبة والقدرة على الابتكار في المجالات الاجتماعية والثقافية .

رابعا :اساليب تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؟

هناك عدة خطوات لابد من اتباعها لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة ومنها ما يلى (ابو بطة ، ٢٠١٦) :

اتباع الأساليب المرتبطة بالحفاظ على حيوية التربة، و التي تساعد على استعادة التوازن الطبيعي بين التربة والكائنات الحية.

التخلص من أساليب الزراعة التي تلحق الضرر بالتربة والبيئة.

زيادة القدرة الانتاجيه للتربة، والحفاظ على خصوبتها والحد من تدهورها.

استخدام الموارد المائية على وجه يضمن حمايتها , باستخدام طرق رى متطورة للحفاظ على الموارد المائية المختلفة بصورة تضمن حمايتها .

استخدام كل مصادر المائية المتاحة فى زراعة نباتات تتوافق مع مواصفات المياه مثل النباتات التى تتحمل الملوحة.

الاهتمام بمتابعة الارصاد الجوية للتعامل بالطرق السليمة مع اى ظواهرغير مرغوبة مثل الصقيع والتصحر والجفاف.

حماية الغطاء النباتي الطبيعى .

تنظيم المراعى والحفاظ عليها من خلال تطويرها وتوفير الموارد المائية فيها، مع تقليل الضغط عليها بتركيز رعى حيوانات إنتاج اللحوم في مراكز ثابتة ، و حظر الرعي في بعض المناطق خلال فترات زمنية معينة لاتاحة الفرصة لاسترداد الغطاء النباتي حيويته ، وتشجيع تربيه الإبل وحيوانات البرية لتحقيق التوازن البيئي للمراعى الطبيعية.

حماية الغابات والحد من قطعها من خلال تنظيم عمليات قطع الغابات ومكافحة الحرائق فيها.

انشاء غابات صناعية يتم ريها بمياه الصرف المعالج لزيادة الغطاء الاخضر وحماية الاراضى الخصبة من زحف الصحراء عليها.

إنشاء محميات طبيعية بيئية .

إصدار القوانين والتشريعات التي تساهم في مكافحه ظاهره التصحر .

المبحث الثاني : مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في العراق

اولا : الاراضي الزراعية

تبلغ المساحة الكلية للعراق (174.02) مليون دونم ، وتبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة (44.46) مليون دونم ، وهي تشكل نسبة 26 % من المساحة الكلية للعراق ، وتتنوع طرق الارواء الزراعي في هذه المناطق ن فهناك الاراضي القابلة للارواء وتبلغ بحدود (22.319) مليون دونم اي 50.2 % من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة ، في حين تبلغ مساحة الاراضي الزراعية الديمية (22.141) مليون دونم وتشكل نسبة 49.8 % وهذا ما نراه في الجدول (١) .

الجدول (١)

توزيع الاراضي الصالحة للزراعة في العراق حسب طريقة الارواء

ت	طريقة الارواء	المساحة (مليون دونم)	النسبة ٪
١	الاراضي الديمية	22.141	49.8
٢	الاراضي القابلة للارواء	11.119	25.0
٣	الاراضي التي تروى بالواسطة	4.5	10.1
٤	الاراضي التي تروى سيحا	6.7	15.1
	المجموع	44.46	100

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الري ، تقرير الموازنة المائية لعام ١٩٩٩ .

وتشير الارقام الواردة في الجدول (٢) الى انه بالرغم من المساحات الواسعة من الاراضي الصالحة للزراعة التي يتمتع بها العراق ، الا انه ما زرع منها لا يتجاوز 30% لمعظم السنوات ، اي ان بحدود 70% من الاراضيالصالحة للزراعة متروكة ولم تستغل ، وهذا يعكس لنا الرصيد الواسع من الاراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة التي يمكن استثمارها في التنمية الزراعية في المستقبل ، وهذا يعني انه ستتهيأ فرصة امام سكان العراق لتحويل القسم المتبقي من الاراضي الصالحة للزراعة الى اراضي زراعية منتجة . كما يتضح لنا التراجع الواضح في نصيب العامل الزراعي من الاراضي الصالحة للزراعة وكذلك من الاراضي المزروعة ، فبعد ان كان نصيب العامل من الاراضي الصالحة للزراعة (35.4) ألف دونم سنة ٢٠٠٤ اصبح نصيبه (35.3) ألف دونم سنة ٢٠١٤ ، كما نخفض نصيب العامل من الاراضي المزروعة من (11.1) الف دونم سنة ٢٠٠٤ الى (10.5) ألف دونم سنة ٢٠١٤ ، لذا فان التوسع المقبل في استخدام الارض يتطلب تشغيل المزيد من القوى العاملة الزراعية وتنميتها وتطويرها ، وبذل جهد متواصل من خلال تشجيع الهجرة المعاكسة الى الريف فضلا عن ادخال التقنيات الزراعية الحديثة لتساهم في رفع مستوى الانتاجية في القطاع الزراعي .

جدول (٢)

مساحة الاراضي الصالحة للزراعة والاراضي المزروعة ومتوسط نصيب الفرد منها للسنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١٤

(مليون دونم)

السنة	مساحة الاراضي الصالحة للزراعة	مساحة الاراضي المزروعة	النسبة %	القوى العاملة الزراعية	نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة	نصيب الفرد من الاراضي المزروعة
٢٠٠٤	45.9	13.7	29.8	1229	37.3	11.1
٢٠٠٥	44.4	14.7	33.1	1229	36.2	11.9
٢٠٠٦	48.0	14.1	29.3	1304	36.8	10.8
٢٠٠٧	43.4	14.3	32.9	1343	32.3	10.6
٢٠٠٨	44.4	14.2	32.0	1443	30.8	9.8
٢٠٠٩	48.0	10.5	21.9	1452	32.7	7.2
٢٠١٠	44.8	12.0	26.8	1467	30.5	8.2
٢٠١١	48.4	13.1	27.1	1461	33.1	9.0
٢٠١٢	50.1	12.8	25.5	1482	33.8	8.6
٢٠١٣	50.3	14.5	28.3	1470	34.9	9.9
٢٠١٤	52.2	15.5	29.7	1473	35.4	10.5

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات ٢٠١١–٢٠١٥ .

ثانيا : الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

من المعروف ان للقطاع الزراعي دورا واضحا وتأثيرا مهما في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق توفير الاحتياجات الغذائية للافراد من المنتجات النباتية ومن المنتجات الحيوانية سواء كان ذلك للاستهلاك الغذائي المباشر أو كمدخلات للصناعات التحويلية ، الا ان واقع حال القطاع الزراعي في العراق يتمثل بانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا ما نراه واضحا في الجدول (٣) بسشكل واضح ، حيث يتضح لنا من الارقام الواردة في الجدول (٣) ان افضل نسبة لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي هو 6.9 % خلال السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ، ثم بدأت بالانخفاض الى ان وصلت 4 % سنة ٢٠١٣ ، وربما يكون السبب في انخفاض هذه النسبة الى طابع القطاع الزراعي المميز والمتمثل في كثافة استخدام رأس المال البشري مقابل الانخفاض في كثافة رأس المال والتكنو لوجيا ليتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية والفائض فلا نجده يفوق عن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية للعاملين في هذا القطاع ، هذا فضلا عن اهمال القطاع الزراعي من قبل الدولة بعد عام

٢٠٠٣ ، وعدم تقديم الدعم للفلاح بالاضافة الى اغراق الاسواق العراقية بالبضائع والسلع المستوردة مما اثر بشكل سلبي على توجهات المزارعين ، الامر الذي جعل قسم كبير منهم الىهجر مزارعهم والتوجه الى المدن للبحث عن فرص عمل بديلة . لذا نؤكد على الاهتمام بالقطاع الزراعي واعطاءه الاولوية ، لكونه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الايفاء بمتطلبات البلد الغذائية، فضلا عن تلبية الصناعة التي ترتكز عليها النشاطات الاخرى .

جدول (٣)

مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٤

(مليار دينار)

السنة	الزراعة والصيد والغابات	الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٤	3693.7	53235.4	6.9
٢٠٠٥	5064.2	73533.6	6.9
٢٠٠٦	5568.9	95587.9	5.8
٢٠٠٧	5494.2	111455.8	4.9
٢٠٠٨	5716.8	155982.2	3.7
٢٠٠٩	6132.7	139330.2	4.4
٢٠١٠	8657.4	177008.6	4.9
٢٠١١	8808.6	212254.9	4.2
٢٠١٢	10403.6	253030.7	4.1
٢٠١٣	10742.4	267395.6	4.0
٢٠١٤	10875.7	269453.8	4.1

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات ٢٠١١–٢٠١٥ .

ثالثا : التخصيصات الاستثمارية لاستصلاح الاراضي الزراعية

ان التخصيصات الاستثمارية والتوسع في مساحة الاراضي المستصلحة تؤثر ايجابيا في معدل نمو الانتاج الزراعي كونه يعكس مدى نجاح السياسات المطبقة في تلبية الزيادة المستمرة على طلب السلع الغذائية ، وامكانية خفض الواردات وزيادة الصادرات ، ويعبر عن كفاءة النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية من حيث قدرتها على بلوغ الاهداف المرسومة ، لذا يتم تخصيص مبالغ كبيرة لهذا الغرض ، حيث يشير الجدول (٤) الى التخصيصات الاستثمارية لمشاريع استصلاح الاراضي الزراعية فنجد ان السنوات الاولى شهدت تخصيص مبالغ كبيرة مقارنة بالسنوات الاخيرة ، حيث بلغت التخصيصات (32130.2) مليون دينار سنة ٢٠٠٢ ثم بدات بالانخفاض الى ان وصلت (8127.1) مليون دينار سنة٢٠١٣، وهذا يعني ان التخصيصات في سنة ٢٠١٣انخفضت الى ربع التخصيصات تقؤيبا لسنة ٢٠٠٢، اي ان معدل النمو للتخصيصات

الاستثمارية في مجال الاستصلاح الزراعي سالب خلال المدة ٢٠٠٢ – ٢٠١٣ ، وهذا يعكس الانخفاض المستمر في تخصيص الاموال للاستثمار في هذا المجال ضمن المدة اعلاه . اذ لم تؤدي 3المتغيرات الاقتصادية المدروسة اثارها الايجابية أو يعزى الى عدم القدرة على صرف التخصيصات المرصودة وتدني كفاءة الاجهزة التنفيذية الامر الذي ينعكس سلبا على مسيرة التنية الزراعية .

الجدول (٤)

التخصيصات الاستثمارية والمساحات المستصلحة في العراق للمدة ٢٠٠٢ – ٢٠١٣ (مليون دينار)

السنة	التخصيصات الاستثمارية لمشاريع استصلاح الاراضي	المساحات المستصلحة في العراق (دونم)
٢٠٠٢	32130.2	274
٢٠٠٣	19624.1	274
٢٠٠٤	24912.6	289
٢٠٠٥	16329.4	103
٢٠٠٦	4009.1	291
٢٠٠٧	5280.3	270
٢٠٠٨	8347.1	278
٢٠٠٩	7213.8	268
٢٠١٠	7762.1	270
٢٠١١	7894.6	271
٢٠١٢	8123.4	272
٢٠١٣	8137.1	286

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية.

رابعا : الصادرات والواردات الزراعية

تسبب عدم تطور الانتاج بشكل يتوازى مع نمو حاجات المجتمع من الغذاء في العراق من فجوة غذائية متزايدة منذ التسعينات في القرن الماضي واستمرت في الاتساع في الوقت الحالي ، واصبح تمويل استيراد الغذاء عبئا ثقيلا على الموازنات المالية للدولة ويستنزف جزء لايستهان به من الدخل القومي يتجه نحو الاسواق الخارجية لسد الحاجة المتفاقمة للغذاء.(الجباري ،٢٠١٠، ١٤٧) ، ويعود سبب تزايد حجم الفجوة الغذائية الى العجز الكبير والمتزايد في الامدادات المحلية من المنتجات الزراعية بسبب الاعتماد على الايرادات النفطية والتي اظعفت مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي . وتشير البيانات الواردة في الجدول (٥) الى الانخفاض الواضح في حجم الصادرات فبعد ان كانت(٣٤) مليون دولار سنة ٢٠٠٢ انخفضت الى (١٤,٢) سنة ٢٠١٣ ، يقابل حجم الواردات الكبيرة خلال المدة المذكورة ، الامر الذي ينعكس على العجز الكبير في الميزان التجاري الزراعي و حجم الفجوة الغذائية منه ، في اشارة واضحة الى وجود عدة اسباب تظافرت مع

بعضها البعض اسهمت في تدهور الميزان التجاري الزراعي فضلا عن الاضرار التي سببتها سياسة تحرير التجارة والتبعية الاقتصادية وتذبذب امكانية تحقيق الأمن الغذائي .

الجدول (٥)

الصادرات والواردات الزراعية والميزان التجاري الزراعي للمدة ٢٠٠٢– ٢٠١٣ (مليون دولار بالاسعار الجارية)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري الزراعي
2002	34.0	1264	1230-
2003	7.0	1720	1713-
2004	7.0	1882	1875-
2005	8.29	1807	1798.7-
2006	9.85	1997	1987.15-
2007	9.85	1997	1987.15-
2008	9.85	738.3	728.45-
2009	14.6	1354	1519.4-
2010	14.6	1534.31	1519.71-
2011	14.6	1354.1	1339.5-
2012	14.6	1354.31	1339.71-
2013	14.2	1354.5	1340.3-

المصدر : علي ، رحمن حسن ، ٢٠١٦ ،دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة ٢٠٠٠– ٢٠١٣ ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (٢١) ، جامعة واسط ، العراق .

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة

تواجه القطاع الزراعي في العراق جملة من التحدياتحالت دون تطور القطاع الزراعي ساهمت بعرقلة التنمية الزراعية المستدامة ، ومن هذه التحديات ما يأتي :

أولا : الموارد المائية

من المعروف ان العراق يعتمد بشكل اساسي على مصادر المياه التقليدية المتمثلة في المياه السطحية لنهري دجلة والفرات وروافدهما وعلى مياه الامطار والمياه الجوفية ، حيث تساهم نهري دجلة والفرات بارواء مساحات واسعة من الاراضي الزراعية في الوسط والجنوب بشكل خاص تقدر ب(٢٢) مليون دونم اي ما يعادل ٨٠٪ تقريبا من الاراضي الصالحة للزراعة ، الا ان منابع النهرين المذكورين في اعلاه كما هو معروف في تركيا ، وقد قامت كل من تركيا وسوريا بانشاء سدود ومشاريع ري كبيرة على حساب الحصة المائية المخصصة للعراق بموجب اتفاقية هلسنكي (احمد ، ٢٠٠٨ ، ٢٤١) ، وتشير الارقام الواردة في الجدول (٦) الى مقارنة واضحة للواردات المائية من نهري دجلة والفرات قبل انشاء المشاريع التركية والسورية على النهرين المذكورين وبعدها ، اذ انخفضت المياه الواردة الى العراق الى اقل من النصف بعد انشاء هذه المشاريع والسدود عما كانت عليه قبل انشائها .

الجدول (٦)

مقارنة واردات المياه ونوعيتها لنهري دجلة والفرات قبل وبعد انشاء المشاريع التركية والسورية على النهرين

نهر االفرات				
التفصيلات	الحدود السورية التركية		الحدود السورية العراقية	
	قبل التطوير	بعد التطوير	قبل التطوير	بعد التطوير
معدل الواردات المائية	30.377	14.2	27.4	8.45
نوعية المياه (جزء بالمليون) والاملاح المذبة	250	500	457	1350- 1250
نهر دجلة				
التفصيلات	الحدود العراقية التركية			
	قبل التطوير		بعد التطوير	
معدل الواردات المائية	19.49		9.6	
نوعية المياه (جزء بالمليون)	250		تروي أقل مقارنة مع نهر الفرات	

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، تقارير غير منشورة ، ٢٠٠٤ .

ثانيا : الآفات الزراعية

تعد الاراضي التي تعاني من اضرار الافات الزراعية واحدة من المؤشرات التي على ضعف الاداء الزراعي ، اذ ان الاراضي المريضة لا يمكن لها ان تحقق انتاج وبالتالي لا يمكن التعويل عليا في النهوض بواقع هذا القطاع المهم ، لان تحقيق مستوى علي من الانتاج الزراعي يتطلب استخدام المزيد من المبيدات لمكافحة الآفات والامراض الزراعية التي تقضي على ما نسبته (٢٠ – ٤٠ ٪)سنويا من قيمة الانتاج الزراعي في الدول العربية .

وفي العراق تعاني المزروعات من الاصابة بمجموعة من الآفات الزراعية ، ولقلة استخدام المبيدات بلغت نسبة الاراضي التي تمت مكافحتها من الآفات الزراعية بحدود (٧) مليون دونم عام ٢٠٠٤ ، اي أقل من ٢٩ ٪ من المساعة المزروعة (رسن ، ٢٠١١، ٧٠) ، ويشير الجدول (٧) الى النسب المئوية للخسائر التي تحدثها الآفات الزراعية بالانتاج الزراعي ، وهذه الاضرار تتراوح بين (١٠ – ٦٠ ٪) تبعا لنوع المحصول ونوعه .

جدول (٧)

النسب المئوية للخسائر التي تحدثها الآفات الزراعية بالانتاج الزراعي في العراق

ت	اسم المحصول	النسبة المئوية للخسارة	تفاصيل الآفات الزراعية التي تصيب المحصول
١	آفات محصول القطن	٥٠	مرض ذبول القطن ، حشرة الترس ، دودة جوز القطن الشوكية والقرنفلية ، الذبابة البيضاء ،العنكبوت الأحمر وغيرها .
٢	آفات محصول الحنطة والشعير	١٥	أمراض التفحم والتبقع والاصداء ، البق ، الحشرات القارفة .
٣	آفات الذرة الصفراء	٢٠	حشرة حفار ساق الذرة ، التربس، المن وغيرها .
٤	آفات أشجار الحمضيات	٣٠	حشرة البق الدقيقي،الحلم ، القارضة ، الديدان الثعبانية
٥	آفات ثمار التفاح	٥٠	دودة ثمار التفاح والعناكب والجرب وغيرها
٦	آفات الرمان المختلفة	٥٠	دودة ثمار الرمان والعنكبوت الاحمر الكاذب وغيرها
٧	آفات اشجار الفاكهة المختلفة	٢٠	حشرات المن ، العناكب ، القارضة ،الجرب وغيرها .
٨	آفات النخيل المختلفة	٦٠	مرض خياس طلع النخيل ، حشرة دوباس النخيل ، حشرة الحميرة على النخيل وعنكبوت الغبار .
٩	آفات البصل	٣٠	دودة ذبابة البصل ، التربس ، مرض البياض .
١٠	آفات الخضراوات	٣٥	الحشرات القارضة ،الذبابة البيضاء ، امراض البياض ،الذبول ،الديدان الثعبانية ، العناكب وغيرها
١١	أدغال الحنطة والشعير	٢٥	.الشوفان البري وادغال عريضة الاوراق
١٢	أدغال الرز	١٠	وتشمل الدنان بصورة رئيسية

المصدر: نافع ، فيصل عبد الفتاح ، مستقبل الزراعة في العراق ودورها في تعزيز المن الغذائي الوطني ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٤٦) ، ص٢٠٣ .

ثالثا : مشكلة ملوحة الارض

تعد مشكلة ملوحة الاراضي الزراعية من التحديات الرئيسة التي واجهت القطاع الزراعي في العراق ، وأدت الى تدهور وانخفاض الانتاجية فيه ، فمن المعروف ان الزراعة المروية تنتشرفي العراق ، وان تشبع التربة بالماء واتباع طرق ارواء تقليدية وغير منتظمة مع غياب نظام فعال للصرف ، الأمر الذي أدى الى زيادة ملوحة التربة عند السطح مما قلل من انتاجها ثم تركها ، هذا فضلا عن الطبيعة الجغرافية لمناطق وسط العراق وجنوبه وطبيعة الظروف المناخية المتمثلة بارتفاع شديد في درجات الحرارة وبشكل خاص في موسم الصيف، وكذلك قلة مشاريع الري والبزل حيث بلغت نسبة المساحة المنجزة بمشاريع الري والبزل في جميع المحافظات ٣٥ ٪ ، وهي نسبة قليلة لا تتناسب مع ما يتدهور من اراضي صالحة للزراعة التي تقدرها وزارة الزراعة بنحو (١٠٠) ألف دونم سنويا بسبب ارتفاع المياه الجوفية والملوحة والتصحر الناتجة عن سوء الادارة واستخدام نمط تقليدي جائر في الري دون اعتماد التكنولوجيا والاساليب الحديثة (الصفار ، ٢٠١٢ ، ٧٨) .

رابعا : مشكلة التكنولوجيا الزراعية

تعد التكنولوجيا الزراعية من العناصر الاساسية والمهمة لاحداث عملية التنمية الزراعية ، وان النقص في استخدامع في العراق يعد من التحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع الزراعي ، وهنا ليس المقصود بالتكنولوجيا هو الآلات والمعدات فقط ن وانما التكنولوجيا المتعلقة بابتكار الاصناف الجديدة والبذور المحسنة وعمليات التهجين واستخدام الاسمدة والري واستصلاح الأراضي .....الخ ، وفيما يتعلق بالبذور المحسنة على سبيل المثال ، فقد بدأ العمل في هذا المجال في العراق بوقت مبكر ربما من الخمسينات أ الستينات ورغم التطور الذي حصل في هذا النشاط فلا يزال دون المستوى المطلوب ، ونلاحظ ان ٢٧٪ من المساحات المزروعة بالقمح والشعير تم تغطيتها بالبذور المحسنة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ٢٠٠١ ، ٢٥) وربما يكون في الوقت الحالي اقل منذلك ، وهذا يعني ان ٧٣ ٪ من المساحة المزروعة قد زرعت ببذور منتجة من قبل الفلاحين انفسهم ، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض الانتاجية في القطاع الزراعي ويؤثر سلبا في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة .

خامسا : سياسة الاغراق في الاسواق العراقية

يعد التحول الكبير في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ والذي اثر على القطاع الزراعي من خلال تطبيق اجراءات السوق عن طريق الغاء اجراءات الحماية وفتح ابواب التجارة الخارجية على مصراعيها من خلال الغاء نظام الحصص والتراخيص والغاء الرسوم الكمركية عن السلع الزراعية المستوردة ، وتحول السوق العراقية من سوق مسيطر عليها الى سوق مفتوحة ، ودخول انواع كثيرة من السلع الى السوق العراقية وباسعار رخيصة ، بحث اصبحت السوق العراقية تعتمد على المنتجات الزراعية المستوردة الامر الذي ادى الى ارتفاع كبير في اسعار المحاصيل الزراعية نتيجة انخفاض المعروض من المحاصيل المنتجة محليا بسبب سياسة الاغراق التي أدت الى ترك الفلاح للزراعة لعدم قدرة محاصيله على منافسة السلع المستوردة ، وادت هذه السياسة الى انخفاض كبير في كمية الانتاج الزراعي في العراق .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

١- يتميز القطاع الزراعي بكونه يستند الى مقومات طبيعية وبشرية مهمة ، حيث هناك نحو (٥٢) مليون دونم من الاراضي الصالحة للزراعة ولم يستغل منها سوى (29.7 ٪) منها، كما تتوفر موارد مائية مهمة متمثلة بنهري دجلة والفرات وروافدهما فضلا عن القوى العاملة المتوفرة في العراق ، الا انه مع كل هذه المقومات ظلت الزراعة في العراق متواضعة في معدلات نموها بل تراجعت معدلات الانتاج في كثير من الاحيان .

٢- تواجه التنمية الزراعية المستدامة في العراق تحديات عدة ن تمثلت بتراجع كفاءة استخدام مياه الري بسبب الاعتماد على الطرق التقليدية في الري والهدر في الاستخدام ، فضلا عن ضعف الجانب التقني المستخدم في عمليات الانتاج الزراعي والآفات الزراعية وعدم القدرة على مكافحتها بشكل صحيح مما ترك اثارا سلبية على القطاع الزراعي .

٣- يتميز القطاع الزراعي في العراق في كثافة استخدام رأس المال البشري مقابل الانخفاض في كثافة رأس المال والتكنولوجيا ليتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية والفائض فلا نجده يفوق عن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية للعاملين في هذا القطاع

٤- الانخفاض الواضح في التخصيصات الاستثمارية لمشاريع استصلاح الاراضي الزراعية ، وان معدل النمو لهذه التخصيصات سالب للمدة ٢٠٠٢ – ٢٠١٣ .

٥- اعتماد سياسة تجارية خاطئة (سياسة الاغراق) الذي جعلت منتجات القطاع الزراعي في العراق غير قادرة على منافسة المنتجات المستوردة ، الأمر الذي أدى الى اهمال هذا القطاع الحيوي وضعف اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي .

ثانيا : التوصيات

١- استغلال المساحات الواسعة من الاراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة ،عن طريق الاستثمار المشترك مع شركات عربية أو اجنبية على ان تكون القوى العاملة عراقية وبما يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

٢- اعتماد سياسة واضحة من قبل وزارة الزراعة لدعم المحاصيل الاستراتيجية لارتباطها المباشر بالأمن الغذائي ، على ان يشمل الدعم توفير البذور المحسنة والأسمدة الكيمياوية والمبيدات اللازمة فضلا عن سياسة دعم المنتج النهائي .

٣- استخدام طرق حديثة للري عن طريق استخدام تقنات الري الحديثة لغرض الاقتصاد بمياه الري المستعملة ، والحد من مشكلة الموارد المائية وملوحة التربة الناجمة عن استخدام اساليب الري التقليدية .

٤- اعادة النظر بالقوانين التي صدرت بعد عام ٢٠٠٣ والذي الحقت ضررا كبيرا في القطاع الزراعي، وتشريع قوانين للحد من سياسة الاغراق وحماية المنتج الوطني .

٥- بذل جهود حثيثة من قبل الحكومة لحل مشكلة المياه مع دول الجوار عن طريق توقيع اتفاقيات تتضمن جوانب تفصيلية تضمن الحصول الموارد المائية المطلوبة بما لايلحق الضر في القطاع الزراعي .

قائمة المصادر:

١-أحمد ، عبد الغفور ابراهيم ، ٢٠٠٨ ، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاءفي العراق ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن

٢-.الاشرم ، محمود ، ٢٠٠٧ ، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت .

٣- اكبرعمر محي الدين الجباري ، ٢٠١٠ ،امكانيةانضمام العراق الجديد الى السوق الخليجية المشتركة (الاكانيات والمعوقات) ، رسالة ماجستيرمقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في الاكاديمية العربية في الدنمارك.

٤- ابو بطة ، وليد فؤاد ، ٢٠١٦ ، التنمية الزراعية المستدامة ، www.Zeraiah.net/index.php/book-agricultural .

٥- بانوري واخرون ، ١٩٩٥ ، التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري والتطبيق دليل للعاملين في التنمية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو)

٦- البديع، محمد عبد ، ٠١ ٢٠، اقتصاد الحماية والبيئة ، دار الامين للطباعة ، مصر .

٧-بشاي ، فهمي ، ٢٠٠٣ ، نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق ، منظمة الاغذية والزراعة ، روما.

٨- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية

٩- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات ٢٠١١-٢٠١٥ .

١٠-جمهورية العراق ، وزارة الري ، تقرير الموازنة المائية لعام ١٩٩٩ .

١١-جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، تقارير غير منشورة ، ٢٠٠٤ .

١٢-حسين ، ابتسام علي ، ٢٠١٧ ، معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (٩٥) ، المجلد (٢٣) ، بغداد .

١٣- الخولي ، اسامة ، ٢٠٠٢ ، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع ، عالم المعرفة ، العدد ٣٨٥ ، الكويت .

١٤- رسن ، سالم عبد الحسين ، ٢٠١١ ، التنمية الزراعية المستدامة ....خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٣ ، العدد (٢) .

١٥-الصفار ، عبد الحليم محي سبهان ، ٢٠١٢ ، استراتيجية تنمية وتطوير القطاع الزراعي في العراق ودور المنظمات الدولية في دعمها للمدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩ ، مصر .

١٦- عبدالله ، عبد الخالق ، ١٩٩٨ ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي ٠١٣) ، بيروت .

١٧- عبد القادر ، محمد عبدالقادر ، ٢٠٠٥ ،قضايا اقتصادية معاصرة ، جامعة الاسكندرية ، مصر .

١٨- علي ، رحمن حسن ، ٢٠١٦ ،دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة ٢٠٠٠- ٢٠١٣ ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (٢١) ، جامعة واسط ، العراق .

١٩- القريشي ، محمد صالح تركية ، ٢٠١٠ ، علم اقتصاد التنمية ، دار اثير للنشر والتوزيع ، عمان .

٢٠-المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ٢٠١١ ، السياسات الزراعية في عقد التسعينات .

٢١- نافع ، فيصل عبد الفتاح ، مستقبل الزراعة في العراق ودورها في تعزيز المن الغذائي الوطني ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٤٦)

٢٢- وليم ، ركز هاويت ، ١٩٩٠ ، نحو عالم مستديم ، مجلة العلوم العدد (١) ، الكويت .